الأربعاء، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨

الاتجاهات العالمية للاستخدام ٢٠٠٨

منظمة العمل الدولية تتوقع أن تتسبب الإضطرابات الاقتصادية في العالم بزيادة العاطلين عن العمل بمعدل خمسة ملايين شخص في العام ٢٠٠٨

جنيف (أخبار م ع د) – يشير التقرير السنوي الصادر عن منظمة العمل الدولية حول *"الاتجاهات العالمية للاستخدام ٢٠٠٨"* إلى انه من المتوقع أن تسهم الإضطرابات الاقتصادية الناتجة بشكل كبير من عدم استقرار الأسواق الائتمانية وارتفاع أسعار النفط في زيادة عدد العاطلين عن العمل بنحو ٥ ملايين شخص في العام ٢٠٠٨.

وتتناقض التوقعات الجديدة للعام ٢٠٠٨ مع توقعات العام ٢٠٠٧، وهو بمثابة عام مفصلي سجّل فيه نمو إجمالي الناتج المحلي في العالم زيادة وصلت إلى أكثر من ٥%، مما أدى إلى "استقرار" أسواق العمل العالمية وزيادة في عدد الأشخاص العاملين، واستحداث ٤٥ مليون وظيفة جديدة وزيادة طفيفة في عدد العاطلين عن العمل وبلوغ إجمالي عدد العاملين في العالم ١٨٩,٩ مليون شخص.

وأشار السيد خوان سومافيا، المدير العام لمنظمة العمل الدولية إلى "أن صورة العمل العالمية تتسم هذه السنة بالتناقضات والغموض. ففي الوقت الذي يسهم فيه النمو العالمي في استحداث ملايين الوظائف الجديدة سنوياً، تحافظ البطالة على ارتفاعها بشكل غير مقبول وقد تبلغ مستويات غير مسبوقة. والأهم من ذلك كله، وعلى الرغم من ازدياد عدد الأشخاص العاملين أكثر من أي وقت مضى، وهذا لا يعني أن الوظائف التي تشغلها هي وظائف لائقة. فالكثير من الأشخاص، وإن لم يكونوا عاطلين عن العمل، لا يزالون من العمال الفقراء الكادحين، والمستضعفين أو اليائسين".

وأضاف التقرير إلى أن تراجع معدلات النمو في الاقتصاديات المتطورة جراء الإضطرابات في الأسواق الائتمانية وارتفاع أسعار النفط "قد تم التعويض عنه في باقي العالم"، وخاصة في آسيا، حيث بقي معدل النمو الاقتصادي والوظيفي قوياً. وفي المقابل، حذر التقرير من مغبة تباطؤ النمو خلال العام ٢٠٠٨ وما ينجم عنه من ارتفاع في معدل البطالة العالمي ليصل إلى ٦,١%، أي زيادة معدلات البطالة بما لا يقل عن ٥ ملايين شخص في العالم.

الاستنتاجات الرئيسية للتقرير

- ساهم نمو الاقتصاد العالمي بنسبة ٥,٢% في خلق ما يقارب ٤٥ مليون وظيفة جديدة في العام ٢٠٠٧، لكنه فشل في التأثير بشكل ملحوظ على نمو البطالة. بشكل عام، سُجّل استخدام ٦١,٧% من إجمالي سكان العالم في سن العمل – أو ما يقدر ب ٣ مليارات نسمة – في العام ٢٠٠٧. وعلى الرغم من استقرار معدلات البطالة العالمية على نسبة ٦%، غير أن عدد العاطلين عن العمل في

العام ٢٠٠٧ بلغ حوالي ١٨٩,٩ مليون شخص في العالم، بالمقارنة مع ١٨٧ مليون شخص في العام ٢٠٠٦.[1]

- على الرغم من النمو في الاقتصاد والوظائف، يُعتبر العجز العالمي في الوظائف اللائقة – وبخاصة تلك المتاحة للفقراء – "كبيراً". وحسب منظمة العمل الدولية، يعاني خمسة أشخاص من أصل عشرة في العالم هشاشة في الاستخدام، الأمر الذي يسهم في زيادة المخاطر بالنسبة إلى العاملين المساهمين في دخل الأسرة أو العاملين لحسابهم الخاص نتيجة عدم تمتعهم بالحماية. ومن المرجح، في البلدان النامية تحديداً، انخراط هاتين الفئتين من العمال في القطاع غير المنظم وبالتالي أداؤهم أعمالاً تعرضهم لخطر الفقر وتدني الدخل، وغياب التأمين الصحي وهشاشة ظروف العمل. وفي هذا السياق، تشير منظمة العمل الدولية إلى وجود ٤٨٧ مليون عامل – أو ١٦,٤% من إجمالي اليد العاملة – يعانون من تدني في الأجور وبالتالي يعجزون عن الارتقاء بأنفسهم وبعائلاتهم إلى ما فوق خط الفقر المتمثلة بدولار واحد يومياً للشخص الواحد، فيما لا يزال ١,٣ مليار عامل – أي ٤٣,٥% – يعيشون تحت عتبة الدولارين لليوم الواحد.
- يشير التقرير أيضاً إلى استمرار النمو في قطاع الخدمات خلال العام ٢٠٠٧، متجاوزاً بذلك النمو في القطاع الزراعي كأهم مصدر للاستخدام. ويوفر قطاع الخدمات اليوم ٤٢,٧% من الوظائف في العالم، مقارنة مع ٣٤,٩% من الوظائف في القطاع الزراعي. أما القطاع الصناعي، الذي شهد هبوطاً في معدلات الاستخدام ما بين العامين ١٩٩٧ و٢٠٠٣، فقد سجل ارتفاعا بطيئاً خلال السنوات الأخيرة، بنسبة ٢٢,٤% من الوظائف في العالم.

الاتجاهات الإقليمية

لاحظت منظمة العمل الدولية أن **منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** سجلت أعلى مستويات البطالة في العام ٢٠٠٧ وهي ١١,٨ و١٠,٩% تباعاً، تلتها **أميركا اللاتينية والكاريبي، وأوروبا الوسطى وجنوب شرق أوروبا (الدول خارج الإتحاد الأوروبي) وكومنولث الدول المستقلة** بنسبة ٨,٥%. أما الوضع في **الاقتصاديات المتطورة والإتحاد الأوروبي** فقد حافظ على ثباته، مع بلوغ النمو في سوق العمل أدنى مستوياته خلال السنوات الخمس الأخيرة وارتفاع البطالة بمعدل ٦٠٠,٠٠٠ شخص في العام ٢٠٠٦.

كما أفادت منظمة العمل الدولية أن الأثر الأولي للأزمة الائتمانية على نمو **الاقتصاديات المتطورة والإتحاد الأوروبي** قد يسهم في تدني عدد الوظائف الجديدة المقدرة ب ٢٤٠,٠٠٠ وظيفة. ولكن أشار تحليل منظمة العمل الدولية، من المنظور العالمي، إلى أن المنحى الهابط في الاقتصاديات المتطورة "يعوضه باقي العالم"، نتيجة قوة الاقتصاد والنمو في سوق العمل في **آسيا**.

فضلاً عن ذلك، كشف تقرير منظمة العمل الدولية أن منطقة **جنوب آسيا** حلت في الصدارة من جهة النمو في الوظائف في العام ٢٠٠٧، وساهمت بنسبة ٢٨% في ال ٤٥ مليون وظيفة مستحدثة خلال العام ٢٠٠٧ في مختلف أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه، سجلت المنطقة المذكورة أعلى نسبة من الوظائف

[1] تعزى الفوارق في التقديرات السابقة إلى مراجعة صندوق النقد الدولي لتقديراته لمعدلات نمو إجمالي الناتج المحلي المستخدمة في النموذج وللمعلومات المستخدمة بشأن سوق العمل.

الهشة، الأمر الذي عكس رداءة النوعية في الوظائف المستحدثة. فيعتبر أكثر من سبعة أشخاص من أصل عشرة من فئة العاملين لحسابهم الخاص أو من العاملين المساهمين في دخل الأسرة، وبالتالي هم معرضون للمخاطر نتيجة غياب الحماية، والضمان الاجتماعي وحرية التعبير في مكان العمل.

فبلغت حصة الوظائف الهشة من إجمالي الوظائف المتاحة، ٧٧,٢% في **جنوب آسيا**، و٧٢,٩% في **إفريقيا جنوب الصحراء**، و٥٩,٤% في **جنوب شرق آسيا والباسيفيك**، و٥٥,٧% في **شرق آسيا**، و٣٣,٢% في **أميركا اللاتينية والكاريبي**، و٣٢,٢% في **الشرق الأوسط** و٣٠,٧% في **شمال إفريقيا**.

وكشف التقرير عن أن **شرق آسيا** هي على وشك التحول إلى منطقة متوسطة الدخل، بفضل استدامة نمو الإنتاجية وما صاحبها من زيادة في المداخيل وخروج ملايين الأشخاص من دوامة الفقر. وأفادت منظمة العمل الدولية أن نسبة **العاملين في شرق آسيا** الذين يعيشون مع أسرهم تحت خط الفقر وهو دولاران في اليوم الواحد قد تراجعت إلى ٣٥,٦% اليوم مقارنة ب ٥٩,١% منذ عشر سنوات، فيما تراجعت نسبة الأشخاص الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم إلى ٨,٧% بعد أن كانت ١٨,٨% خلال الفترة نفسها.

أما **إفريقيا جنوب الصحراء** فقد سجلت أعلى نسبة من الفقراء الكادحين – العاملين العاجزين عن انتشال أنفسهم من دوامة الفقر – وزادت من التفاوت بينها وبين المناطق الأخرى. فلا يجني ما يزيد عن نصف العاملين ما يكفيهم للارتقاء بأنفسهم وبأسرهم إلى ما فوق عتبة الفقر المتمثلة بدولار واحد يومياً، وما يزيد عن ثمانية عاملين من أصل عشرة يعيشون تحت خط الفقر المتمثل بدولارين يومياً.

وشهدت منطقة **الشرق الأوسط** زيادة ملحوظة في نسبة الاستخدام إلى السكان بعد أن زادت نسبة السكان العاملين من ٤٦% في العام ١٩٩٧ إلى ٥٠,١% في العام ٢٠٠٧. لكن في الوقت نفسه،كانت منطقة الشرق الأوسط المنطقة الوحيدة التي تدنت فيها إنتاجية العمل خلال الفترة نفسها.

أما منطقة **شمال إفريقيا**، فقد شهدت ازدياداً في مستويات الإنتاجية بأكثر من ١٦% خلال السنوات العشر الأخيرة، بعد أن تم إجتثاث الفقر المدقع في صفوف العاملين الذي بات يقارب اليوم ١,٦%.

إلى هذا، تضمن التقرير التطورات الإيجابية في معظم مؤشرات سوق العمل في **أوروبا الوسطى وجنوب شرق آسيا وكومنولث الدول المستقلة**، حيث تراجعت الوظائف الهشة خلال السنوات الأخيرة، وتحسنت نسبة الاستخدام إلى السكان تحسناً طفيفاً، الأمر الذي يؤشر إلى استخدام أفضل للطاقات الإنتاجية للسكان في سن العمل.

وحسب التقرير، فان منطقة **أميركا اللاتينية والكاريبي** هي المنطقة الوحيدة التي شهدت زيادة في الوظائف الهشة – من ٣١,٤% إلى ٣٣,٢% من إجمالي الوظائف خلال السنوات العشر الأخيرة، مع زيادة في استحداث الوظائف في قطاع الخدمات. وتأتي هذه النتيجة لتعكس الزيادة في حجم القطاع غير المنظم في المنطقة المذكورة.

وصرح السيد خوان سومافيا، "ما هو جلي هو أن التقدم الاقتصادي لا يعني وظائف جديدة ولائقة. وهذا يشير مرة أخرى إلى أن سياسات سوق العمل يجب أن تكون في قلب السياسات الاقتصادية الكلية بحيث يكون النمو الاقتصادي تضمينياً وتقوم التنمية على العمل اللائق والجيد. وبالتالي، تدعو الظروف الاقتصادية الحالية إلى القلق الشديد، وعليه ستبادر منظمة العمل الدولية إلى رصد التطورات عن كثب خلال السنة المقبلة".